



ملتقى
الكويت
المالي
KUWAIT FINANCIAL FORUM



تحت رعاية حضرة صاحب السمو
أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد
خلال الفترة 4-5 أبريل

4-5 April 2017

Sheraton Hotel - Kuwait

ضمن الجلسة الرابعة من ملتقى الكويت المالي.. «آفاق الصناعة المصرفية الخليجية في مرحلة التحولات الاقتصادية»

«المركزي»: القطاع المصرفي «مرن» وقادر على امتصاص أي صدمات مقبلة



(محمد هاشم)

ماجيد العجيل وعادل الماجد ود.أنور بيهباني في مقامة الحضور خلال ثاني أيام الملتقى

وما تقتضيه من تشجيع وتوافق سياسي واجتماعي وهناك تنوع مصادر الدخل على المستوى القطاعي وهذا يمكن أن يتم دون تشريعات إضافية ولكن يحتاج إلى قرار سياسي جاد وحازم، والبداءة هي القطاع المصرفي.

ولفت إلى أن القطاع المصرفي أثبت وبشكل جيد قدرته على تصدير هذه الصناعة عن طريق التوسع الإقليمي والدولي لعدد من البنوك وبدعم وسند من الدولة التي يشجع المزيد من الاقتحام للأسواق الأخرى وزيادة نصيب المصارف الكويتية فيها. وبين أن الكويت كانت رائدة وسباقة في صناعة الصيرفة الإسلامية ولكن مع الأسف بدأت رياسات الريادة في هذا الحق تنتقل إلى أشقائنا، وذلك لأن الدولة ومع دعمها الآخذ والواضح للعمل المصرفي الإسلامي ضمن دعمها العام للصناعة المصرفية، لم تتبن جهدا قياديا لكي تحافظ الكويت على مكانتها في هذا المجال ولكي تقود العمل من الكويت ليكون سوق الصيرفة الإسلامي الإقليمي في الكويت. يكفي لانشاء بدائل من مصادر

الدعم الأبوي، فيما تقف الكويت مجتمعنا امام خيارات صعبة في مواجهة صدمة انخفاض أسعار النفط، وهو الأمر الذي أصبح هيكليا وليس انخفاضا إضافيا ولكن يحتاج إلى قرار سياسي جاد وحازم، والبداءة هي القطاع المصرفي. ولفت إلى أن القطاع المصرفي أثبت وبشكل جيد قدرته على تصدير هذه الصناعة عن طريق التوسع الإقليمي والدولي لعدد من البنوك وبدعم وسند من الدولة التي يشجع المزيد من الاقتحام للأسواق الأخرى وزيادة نصيب المصارف الكويتية فيها. وبين أن الكويت كانت رائدة وسباقة في صناعة الصيرفة الإسلامية ولكن مع الأسف بدأت رياسات الريادة في هذا الحق تنتقل إلى أشقائنا، وذلك لأن الدولة ومع دعمها الآخذ والواضح للعمل المصرفي الإسلامي ضمن دعمها العام للصناعة المصرفية، لم تتبن جهدا قياديا لكي تحافظ الكويت على مكانتها في هذا المجال ولكي تقود العمل من الكويت ليكون سوق الصيرفة الإسلامي الإقليمي في الكويت. يكفي لانشاء بدائل من مصادر

تعديل القانون قبل سنتين بالسماح بالتفرع والمكاتب التنفيذية للبنوك الأجنبية.

تحولات كبيرة

وفي كلمة تحت عنوان «دوام الحال من المحال»، قال رئيس مجلس الإدارة في البنك التجاري الكويتي، أن الصناعة المصرفية في الكويت بدأت منذ أكثر من 75 عاما بفرع لبنك أجنبي عريق، وأخر لبنك وطني ناشئ، وتقف هذه الصناعة اليوم على أرضية صلبة مشكلة سوقا تنافسية بمعايير دولية، وتتكون من 10 بنوك نصفها إسلامي والأخر تقليدي، فضلا عن العديد من فروع البنوك الدولية المنتقاة وأخر فروع لبنوك دول شقيقة.

ولفت الموسى إلى أن القطاع المصرفي اجتاز بنجاح العديد من الأزمات وكان منها الفريد من نوعه مثل احتلال الكويت حيث باشرت البنوك نشاطها مجددا بنفس سعر الصرف ليوم الاحتلال وحافظت على أرصدة جميع المودعين وأصحاب الحسابات وهو ما يستحق الفخر. وذكر أنه بطبيعة الحال في الكويت فإن العلاقة بين الدولة ومصارفها تتمثل في

أحمد: البنوك الأجنبية تلعب دوراً في تلبية احتياجات شريحة عملاء كبيرة

العقاد: لم نواجه انخفاض سيولة بالكويت حتى الآن.. ولكنه قد يحدث

بفعل الإصدار السيادي تمكنا من إصدار سندات بتكلفة أقل من السابق

بفعل الإصدار السيادي تمكنا من إصدار سندات بتكلفة أقل من السابق

بفعل الإصدار السيادي تمكنا من إصدار سندات بتكلفة أقل من السابق

بفعل الإصدار السيادي تمكنا من إصدار سندات بتكلفة أقل من السابق

بفعل الإصدار السيادي تمكنا من إصدار سندات بتكلفة أقل من السابق

بفعل الإصدار السيادي تمكنا من إصدار سندات بتكلفة أقل من السابق

بفعل الإصدار السيادي تمكنا من إصدار سندات بتكلفة أقل من السابق

بفعل الإصدار السيادي تمكنا من إصدار سندات بتكلفة أقل من السابق

الجلسة الخامسة.. «واقع



أحمد ذو الفقار وعبدالمحسن الفارس وعادل الماجد ود.عبدالرزاق الشايحي وعصام الطواري خلال الجلسة الخامسة

زالت تنمو بشكل جيد حيث بلغ معدل النمو خلال العام الماضي نحو 19٪، وما زال أمامها مجال أكبر للنمو خلال السنوات القادمة، مؤكداً أن المصارف الإسلامية تستخدم أفضل الأنظمة والكوادر البشرية، وبالتالي فإنها تمتلك المحركات الأساسية اللازمة للنمو.

وفي السياق نفسه، دعا الفارس إلى ضرورة تنوع مصادر الدخل في الاقتصادات الخليجية كافة، مشيراً إلى أن اقتصادات دول المنطقة ما زالت تعتمد على الانفاق الحكومي، فيما حان الوقت لتنويع المصادر وتنويع المخاطر، مؤكداً أن

تستطيع المصارف الإسلامية الانطلاق بشكل أفضل والعمل والمنافسة، خاصة أن المصارف الإسلامية مسؤولة كما نظيرتها التقليدية عن ودائع مالكية كبيرة، وتعترها مخاطر عديدة، متسائلاً لماذا لا يتم السماح للمصارف الإسلامية بالحد من المخاطر والانطلاق نحو إنشاء مؤسسات وشركات تابعة تتيح لصناعة وشركات تابعة تتيح لشركائها من العملاء المشاركة وإيجاد منتجات حقيقية تحدم مشيراً إلى أن اقتصادات دول المنطقة ما زالت تعتمد على الانفاق الحكومي، فيما حان الوقت لتنويع المصادر وتنويع المخاطر، مؤكداً أن

بالبنيان حول العالم، وأن المصرفية الإسلامية هي بديل آخر للعمل المصرفي وأنها ليست حكرًا على المسلمين وحدهم وإنما هي للبشرية كافة. وأشار إلى أنه على الرغم من ذلك فإن المصرفية الإسلامية ما زالت محدودة جداً، على الرغم من أنها ما زالت تحاول اللحاق بركب المصرفية التقليدية، علماً بأن المصرفية الإسلامية واسعة النطاق وما زال أمامها الكثير من الفرص البرحة. ودعا الفارس إلى ضرورة حل المشاكل والعقبات التي تواجهها المصرفية الإسلامية، حتى

الفارس: المصرفية الإسلامية ما زالت محدودة وتحاول اللحاق بركب «التقليدية»

الشايحي: الكويت نموذج يقتدى به في الصيرفة الإسلامية

والاستشارات الشرعية

والاستشارات الشرعية

والاستشارات الشرعية

والاستشارات الشرعية

والاستشارات الشرعية

والاستشارات الشرعية

والاستشارات الشرعية

والاستشارات الشرعية

عقدت الجلسة الخامسة من ملتقى الكويت المالي «واقع ومستقبل الصيرفة الإسلامية»، حيث ترأسها نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، البنك بوبيان عادل الماجد، وناقشت عدداً من المحاور من بينها التفاعل مع التطورات والتحولات الاقتصادية، ومواكبة المصارف الإسلامية لقواعد الامتثال والمعايير الرقابية والمحاسبية والدولية، ومواجهة المصارف الإسلامية لمخاطر انكماش السيولة، وتفعيل أسواق الصكوك وتطوير الأدوات المالية الإسلامية وإمكانات وتحديات التوسع صوب أسواق جديدة.

مصرفية محدودة

انطلقت الجلسة بورقة عمل قدمها الرئيس التنفيذي لمصرف الإنماء السعودي عبدالمحسن الفارس أكد خلالها أن الصيرفة الإسلامية بدأت منذ نحو 50 عاماً من خلال مؤسسات مصرفية عربية من بينها بيت التمويل الكويتي ومصرف الراجحي السعودي، وبنك دبي، مؤكداً أن الصيرفة الإسلامية أصبح يشار إليها ما يزيد على 71.

طارق عرابي

بدأت أنشطة اليوم الثاني من ملتقى الكويت المالي بالجلسة الرابعة التي ترأسها نائب المحافظ وعضو مجلس الإدارة في بنك الكويت المركزي يوسف العبيد، والتي جاءت تحت عنوان «آفاق الصناعة المصرفية الخليجية في مرحلة التحولات الاقتصادية».

وتناولت الجلسة 5 محاور رئيسية هي: تحديات القطاع المصرفي في ظل تراجع النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي، وكيفية مواكبة المصارف لخطط الإصلاح، وياتي ذلك إلى جانب محور مخاطر تراجع جودة المحافظ الإقراضية وارتفاع حجم الديون المتعثرة، وآفاق عمليات الاندماج بين المصارف في الخليج، وواقع ومستقبل الحضور المصرفي الأجنبي في أسواق الخليج.

تحديات عديدة

وفي ضوء ذلك، قال العبيد أن «المركزي» حريص على مواكبة أي تطورات محلية وعالمية، وأن القطاع المصرفي يتمتع بالسهولة ولديه القدرة على امتصاص الصدمات، وأنه ذو جودة أصول عالية، مشيداً بالتعاون البناء بين المصارف في الكويت بدأت منذ أكثر من 75 عاماً بفرع لبنك أجنبي عريق، وأخر لبنك وطني ناشئ، وتقف هذه الصناعة اليوم على أرضية صلبة مشكلة سوقا تنافسية بمعايير دولية، وتتكون من 10 بنوك نصفها إسلامي والأخر تقليدي، فضلا عن العديد من فروع البنوك الدولية المنتقاة وأخر فروع لبنوك دول شقيقة.

ولفت الموسى إلى أن القطاع المصرفي اجتاز بنجاح العديد من الأزمات وكان منها الفريد من نوعه مثل احتلال الكويت حيث باشرت البنوك نشاطها مجددا بنفس سعر الصرف ليوم الاحتلال وحافظت على أرصدة جميع المودعين وأصحاب الحسابات وهو ما يستحق الفخر. وذكر أنه بطبيعة الحال في الكويت فإن العلاقة بين الدولة ومصارفها تتمثل في

الصقر: الكويت الاستثناء الخليجي في تراجع النمو الائتماني



عصام الصقر

بنوك الكويت حافظت على نسبة متدنية نسبيا من القروض غير المنظمة بحدود 2,5٪ إلى إجمالي القروض. ويشدان سبيل فك الارتباط بين أداء المصارف الخليجية والانفاق الحكومي وأسعار النفط، قال الصقر انه بالنظر إلى حجم اقتصادات المنطقة وتركيزاتها، ستظل هذه العلاقة قائمة إلى حد بعيد، إلا أننا بدأنا نرى عدة محاولات الكثير منها مؤثر، حيث تقوم معظم دول المنطقة حالياً بمحاولات مختلفة لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط. ونكر أن كلا من الإمارات وقطر قامت ببذل مجهودات كبيرة في إطار تنويع الاقتصاد وتحفيز القطاع الخاص، والكويت طرحت رؤية كويت جديدة 2035، والسعودية طرحت رؤية 2030. ولفت إلى أن معظم خطط التنمية تقوم على توسع دور القطاع الخاص، وقد خلق فرصا جديدة في قطاعات كانت مغلقة في السابق، وفيما يخص توسيع قاعدة التمويل، ستتمثل إصدارات الدين السيادي الأخيرة من دول المنطقة عاملا مهما في تنويع مصادر التمويل، إذ إن الإصدار السيادي الأخير للكويت خير مثال على اهتمام أسواق المال بإصدارات الدين من قبل دول المجلس، وقد ظهر ذلك جليا في حجم الإقبال ومستويات التسعير، ويعد ذلك حافزا جيدا للمصارف الكويتية للتوسع في تنويع مصادر التمويل وزيادة الاكتشاف على أسواق المال كمشور أساسا للتمويل في المستقبل. وتحدث الصقر عن مخاطر تراجع جودة المحافظ الإقراضية وارتفاع حجم الديون المتعثرة، مبينا أن التراجع في قيمة الأصول يعتبر من أهم المخاطر التي قد يواجهها القطاع المصرفي في ظل تنويع مصادر التمويل، الذي يرتبط في معظم دول مجلس التعاون الخليجي بالانفاق الحكومي، لذا فإن تباطؤ النشاط قد يؤدي إلى الإخلال بالقدرة المالية لعملاء الشركات.

ولوحظ في العامين السابقين بعض الضغط على معدلات الإقراض وجودة الأصول لدى البنوك الخليجية كنتيجة طبيعية لتباطؤ النمو الاقتصادي، ناهيك عن زيادة مستوى القروض المتعثرة في دول الخليج في العام 2016 مقارنة بالأعوام السابقة، تزايد هذه النسبة في القطاعات المرتبطة بالمشروع التنموي، وذلك في دلالة واضحة على انعكاس الحد من تنفيذ المشاريع على الوضع العام للقطاع المصرفي. ويشدان رؤيته للدور الفعال للجهات الرقابية في ظل التحديات المتوقعة نتيجة التباطؤ الاقتصادي في المنطقة، أكد أن معظم البنوك المركزية الخليجية تقوم بدور مهم جدا وبالأخص منذ انخفاض أسعار النفط من خلال اتخاذ إجراءات احتياطية متحفظة، حيث طالبت البنوك بتكويين صدمات مالية كافية من ناحية رؤوس أموالها ومخصصاتها. وزاد: نعتقد أن البنوك الخليجية قد شهدت مرحلة تحول مهمة خلال السنوات العشرة الماضية، وارتفعت بنشاطها إلى مستوى التوقعات العالية، وشهدنا تحسنا ملحوظا تمثل في تقديم العديد من الضوابط لإدارة المخاطر والتنظيمات التي من شأنها ضبط الممارسة المصرفية وتحسين الأنظمة الإدارية وإجراءات التدقيق والحوكمة وتفعيل المراقبة، واستطرد قائلا: زادت المتطلبات الرقابية في هذا الإطار، مستشهدا بتطبيق بازل 3 والعمل على تطبيق IFRS 9 تحسبا لبعض المخاطر المتوقعة في الفترة المقبلة نتيجة الأوضاع الاقتصادية الحالية. وزادت نسبة تغطية القروض المتعثرة في معظم الدول نتيجة للإجراءات المتحفظة التي تنتهجها البنوك المركزية في ظل تراجع أسعار النفط، كما انعكست هذه الإجراءات الرقابية على زيادة نسب رسملة البنوك الخليجية إلى مستويات قياسية تصل إلى ما يزيد على 171.

جاء كلام الصقر خلال الجلسة الرابعة من ملتقى الكويت المالي بعنوان «تحديات القطاع المصرفي في ظل تراجع النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي»، حيث لفت إلى أن متوسط النمو لدول مجلس التعاون قد تراجع من 6٪ سنويا خلال الأعوام 2012 - 2015 إلى 2٪ خلال 2016، مشيراً إلى أن الكويت حافظت على نسبة نمو جيدة على الرغم من تراجع إيرادات النفط أيضا، ولكن الاحتياطي الكبير للدولة وقوة وضعها المالي سياساعاها في المحافظة على وتيرة النمو، حيث إن الاتجاه العام مازال نحو زيادة الإنفاق الراسمالي، مبينا في الوقت ذاته أن النمو الاقتصادي في الكويت قد بلغ 3,5٪ خلال 2016 مقارنة بمتوسط نمو قد بلغ 4,1٪ خلال الأعوام 2012 - 2015.

وأشار الصقر إلى تراجع نشاط طرح وتنفيذ المشاريع التنموية في معظم دول الخليج، وذلك إما بسبب إلغاء بعض المشاريع أو تأجيل بعضها الآخر، إذ تم تأجيل بعض المشاريع في بعض دول مجلس التعاون خلال 2014 و2015 كما طالت بعض المشاريع الأخرى مصاعب تمويلية في مراحل التنفيذ المختلفة. ونوه إلى أن الكويت كانت الاستثناء مع تحسن وتيرة طرح وتنفيذ المشاريع الحكومية منذ العام 2014، حيث تمت ترسيه 18 مليار دولار من المشاريع في عام 2016، بالإضافة إلى ترسية ما يزيد على 25 مليار دولار كمتوسط في عامي 2014 و2015 وتضمنت مشاريع ضخمة مثل الوقود البيئي ومصفاة الزور. ونكر أن القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون يرتبط ارتباطا شديدا بالانحسار العام لاقتصاد الدولة، وذلك نتيجة التركزات الاقتصادية في دول الخليج وكون الإنفاق الحكومي هو المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، واستطرد قائلا: من المتوقع أن يؤدي تراجع النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي إلى ظهور بعض التحديات في القطاع المصرفي والتي تتركز في ثلاثة محاور رئيسية كالتالي:

1 - التباطؤ في نمو الأصول والفرص التمويلية، إذ إنه مع تراجع الإيرادات النفطية وانخفاض الإنفاق الراسمالي رأينا بعض التباطؤ في نمو أصول القطاع المصرفي في معظم دول مجلس التعاون، ومع غياب النمو الاقتصادي وقلة الفرص لدى القطاع الخاص تراجع الطلب على التمويل وتنتج عنه نسب نمو أقل للقروض لدى القطاع المصرفي، ويبقى وضع الكويت مختلفا نسبيا، حيث ما زالت فرص النمو متوفرة نتيجة لتسارع وتيرة النشاط الاقتصادي على خلفية الانفاق الراسمالي، وقد استقر متوسط معدل نمو الائتمان في الكويت ما بين 6 و7٪ خلال العامين السابقين.

2 - بعض الضغوطات على سيولة القطاع، خصوصا أن تراجع الإيرادات النفطية قد فرض ضغوطات على السيولة والتمويل نتيجة لزيادة الاعتماد على الودائع الحكومية في معظم دول الخليج، وتمثل الودائع الحكومية ما يزيد على 20٪ من إجمالي ودايح القطاع المصرفي في دول الخليج، كما تراجع نمو الودائع الإجمالية في دول الخليج من 10٪ خلال العام 2014 إلى 2٪ في العام 2016، ونكر أن السيولة في الكويت قد حافظت على مستوى جيد رغم بعض التراجع ومازالت نمو ودايح القطاع المصرفي في حدود 75٪ خلال العام 2016.

3 - بعض الانخفاض في جودة الأصول، حيث واجهت بعض الضغوطات بسبب تراجع البيئة التشغيلية في العامين السابقين، وتتوقع وكالة موديز أن تترى بنوك الخليج ارتفاعا في قروضها غير المنتظمة لأول مرة منذ سنتين، ومن الملاحظ ارتفاع المخصصات في معظم المصارف الخليجية في الفترة الأخيرة، إلا أن

البنوك الكويتية نجحت في المحافظة على نسب متدنية من القروض غير المنتظمة

الإصدار السيادي للكويت يعد حافزا جيدا للمصارف للتوسع في تنوع مصادر التمويل

وضع السيولة في الكويت الأفضل خليجيا

وضع السيولة في الكويت الأفضل خليجيا

وضع السيولة في الكويت الأفضل خليجيا

وضع السيولة في الكويت الأفضل خليجيا

وضع السيولة في الكويت الأفضل خليجيا

وضع السيولة في الكويت الأفضل خليجيا

وضع السيولة في الكويت الأفضل خليجيا

وضع السيولة في الكويت الأفضل خليجيا

وضع السيولة في الكويت الأفضل خليجيا

وضع السيولة في الكويت الأفضل خليجيا

وضع السيولة في الكويت الأفضل خليجيا

وضع السيولة في الكويت الأفضل خليجيا

وضع السيولة في الكويت الأفضل خليجيا

وضع السيولة في الكويت الأفضل خليجيا

تحت رعاية حضرة صاحب السمو
أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد
خلال الفترة 4-5 إبريل

ملتقى
الكويت
المالي

KUWAIT FINANCIAL FORUM

4-5 April 2017

Sheraton Hotel - Kuwait

اجتياز القطاع المصرفي الأزمات الكبيرة بنجاح.. أمر يستحق الفخر

الموسى: انخفاض النفط ليس عابراً و حين يقع العجز الحقيقي فستكون النتائج خطيرة

الناهض: لا مانع أن تصبح الكويت
مركزاً مالياً إسلامياً



مازن الناهض

أكد الرئيس التنفيذي في
بيت التمويل الكويتي 'بيتك'
'مازن الناهض على أهمية بناء
كيانات اقتصادية كبيرة في
دول مجلس التعاون الخليجي
من خلال عمليات الدمج أو
الاستحواذ بما يعزز الاقتصاد
الوطني وتمويل المشاريع
الكبرى وخطط التنمية.



علي الموسى



ميشال العقاد وعصام الصقر ويوسف العبيد وعلي الموسى ومازن الناهض وعثمان أحمد خلال الجلسة الرابعة

الكويت كانت رائدة في صناعة الصيرفة الإسلامية.. ولكن للأسف انتقلت الريادة لأشقائنا

التركيز على أخذ المخصص قبل منح الائتمان مما يؤدي إلى ارتفاع الكلفة، وقد انخفض متوسط نمو الائتمان من 11 إلى 15٪ في السنوات بين 2011 إلى 2014 إلى 5،5٪ في 2016 وإلى 2017.

وقال الناهض ان البنوك في الخليج تتمتع بملاءة مالية تمكنها من دعم تمويلات والشاركة في مشاريع استراتيجية مع الحكومات وبنفس الوقت لديهم القدرة على تحمل أي أزمات اقتصادية غير متوقعة في حال حدوثها، والنمو الاقتصادي المتوقع لدول مجلس التعاون لعام 2017 بحدود 2،2٪ و 2،5٪ لعام 2018، كما ان البنوك المركزية في دول الخليج تطبق أنظمة رقابية متينة تضمن استقرار القطاع المصرفي، ولذلك نجد ان هناك إجراءات عملية تقوم بها لتخفيف الضغط على السيولة في البنوك، وأضاف ان البنوك في الخليج استطاعت تجاوز تحديات ومخاطر نقص السيولة ولكنها في نفس الوقت بحاجة إلى العمل بجد لتجنب المخاطر التشغيلية في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية، حيث تعمل البنوك بجد لدعم برامج وخطط الإصلاح التي تقدمها الدولة وذلك من خلال الدخول كشريك استراتيجي مع الحكومات في المشاريع الكبرى مثل مشروع الوقود البيئي بقيمة تزيد على مليار دينار، وبذلك استطاعت البنوك الخليجية كسب ثقة الحكومات

وأشار خلال مشاركته في جلسة الملتقى المالي الكويتي تحت عنوان «أفاق الصناعة المصرفية الخليجية في مرحلة التحولات الاقتصادية» إلى ان عمليات الاندماج تتيح الاستفادة من الجوانب الايجابية لدى كل جانب وتخفيض المصاريف وتحسين طرق الادارة، وقد شهدت منطقة الخليج تجارب اندماج ممتازة اخرها كان في الإمارات بين بنك ابو ظبي الوطني وبنك الخليج الأول وأسفر عن قيام مصرف كبير برأسمال يصل إلى 180 مليار دولار.

وأضاف الناهض ان الاندماج أو الاستحواذ في الأسواق الدولية أو مع بنوك خارجية يحقق تنوع مصادر الدخل بالعاملات الأجنبية وله آثار ايجابية على تنوع مصادر الإيرادات كما يحد من التركيز الائتماني ويعظم القدرة على المنافسة، مشدداً على ضرورة ان يقوم الاندماج أو الاستحواذ وفق ضوابط وقواعد سليمة وبعد دراسات شاملة واخذ الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية والساهمين وحتى يكون مفيداً وفي مصلحة البنك والساهمين والدولة.

وقال الناهض، انه لا يوجد ما يمنع من ان تصبح الكويت مركزاً مالياً إسلامياً على مستوى المنطقة كحجم الأصول المالية العاملة وفق الشريعة على المستوى العالمي يمثل 2،3٪ من الاقتصاد العالمي ومرشحة للوصول إلى 3٪ خلال السنوات المقبلة فيما تصل نسبتها في الكويت إلى 39٪ وهي نسبة عالية، ويمكنها ان تساعد على جعل الكويت عاصمة للصيرفة الإسلامية. ودعا الناهض إلى تعاون السلطة التشريعية ووزارة المالية لانجاز التشريعات الخاصة باصدار الصكوك التي تعد خطوة متقدمة في تعزيز صناعة الصيرفة الإسلامية وتوفير مصدراً مهماً للتمويل، مشيراً إلى انه كان يأمل ان يشمل الاصدار الاخير لتغطية العجز في الموازنة في جانب منه صكوكاً، ولا يقتصر على السندات فقط.

وحول دور البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لكد الناهض ان بيتك وقع مع الصندوق الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة اتفاقية تعاون لدعم أعمال الصندوق والمستفيدين من خدماته، قائلًا ان البنوك حينما تقدم التمويل فان ذلك يتم بناء على دراسات للمخاطر التي يجب ان تكون قليلة ومتناسبة مع العوائد من وراء المشروع.

التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في الكويت والخليج تتمثل في تراجع معدلات النمو الاقتصادي نتيجة انخفاض أسعار النفط من جانب والتوقعات بانخفاض الانفاق الرأسمالي للدول من جانب آخر، مما سيؤثر سلباً على معدلات الائتمان ويتطلب دوراً أكبر على صعيد البنوك المركزية وفي مجال تخفيف الضغط على السيولة التي تأثرت بالواقع السياسي في منطقة الخليج والشرق الأوسط وشراء بعض البنوك المركزية للأصول. وأشار إلى ان هناك ما يدعو إلى التفاؤل خاصة ما نلصقه من جدية الحكومة في التعامل مع قضية الإصلاح الاقتصادي التي أصبحت أكثر إلحاحاً وضرورة من أي وقت مضى في ظل الواقع الجديد لاسعار النفط الذي يبدو انه لن يكون مؤقتاً بفترة معينة، داعياً كذلك الحكومة إلى دراسة الآثار الاجتماعية للقرارات الاقتصادية للقضاء على التضخم الذي قد ينشأ عن رفع الدعم عن المواد الأساسية، مؤكداً على أهمية توفير حلول وبدائل بحيث تتم إعادة هيكلة الدعم والاقتصاد باقل قدر من الآثار الاجتماعية، وادنى معدل ممكن من التضخم.

وقال الناهض: ان التغيرات والالتزامات الرقابية المتلاحقة تؤثر على بيئة العمل فمثلاً متطلبات بازل 3 وعوامل اخرى غيرت النظرة إلى الائتمان وجعلت

وتعمل بطريقة متناسبة مع القطاع المصرفي العالمي، لافتاً إلى تأثير السياسات النقدية الأميركية التي تؤخذ في الحساب عند وضع خطط الإصلاح في المنطقة.

مواجهة الضغوط من جهته، تحدث الرئيس التنفيذي في البنك الأهلي الكويتي ميشال العقاد قائلاً: ما الذي تفعله المصارف لمواجهة ضغوطات جودة الأصول والقروض المتعثرة وتحقيق النمو وتوفير السيولة؟، لافتاً إلى شكل رسملة مرتفعة ومستوى مرتفع من الاحتياط، ففي الأعوام الماضية الـ 8 تمكننا من تعزيز رأسمالنا.

وقال العقاد: «الكثير من أمر جيد ليس بالضرورة، لأن يكون أمراً جيداً فعلاً، كما لفت إلى اننا لم نواجه انخفاض سيولة في الكويت ولكن الأمر قد يحدث، والحل هو تنويع مصادر السيولة ولهذا التوسع بدأت المصارف تعمل على سوق رأس المال وهناك من أصدر سندات، وبفعل الاصدار السيادي الكويت تمكننا من اصدار سندات بتكلفة أقل من السابق.

توصيات الملتقى

- الموازنة بين خيار اللجوء إلى اتخاذ إجراءات ذات طابع اجتماعي، والحد من الانفاق الاستهلاكي.
- وضع الآليات الخاصة بتوسيع دور القطاع الخاص موضع التنفيذ.
- مباشرة تنفيذ برامج الخصخصة في القطاعات غير الأساسية بشكل فوري.
- ان تتضمن الخطة التنموية نتائج عملية على المدى القصير.
- المشاركة الحكومية في فتح آفاق توسعية جديدة أمام شركات القطاع الخاص.
- الدعوة لاعتماد خيار الاقتصاد المعرفي ضمن توجهات تنوع القاعدة الاقتصادية.
- ضرورة تغيير الثقافة الحكومية السائدة في إدارة الملفات التنموية.
- الدعوة إلى وضع سقف ملزم للانفاق العام ولاسيما الانفاق الاستهلاكي.
- اعتماد الطاقة النظيفة كخيار استراتيجي إلى جانب موارد الطاقة الطبيعية.
- وضع آليات عملية لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني.
- إعادة النظر في بعض التشريعات والقوانين الوضعية لتسهيل استقطاب مزيد من الاستثمارات.
- تشجيع إصدار أدوات الدين المختلفة كوسيلة بديلة لجميع رؤوس الأموال ودعم الشركات.

تحقيق أهدافهم، كما لعبت دوراً في تلبية طلبات إصدار السندات السيادية كما تقدم منصات عمل للأنشطة التجارية للمعامل في الخليج، وتقدم المصارف الأجنبية أيضاً خدمات المصارف المرابحة لقطاع المصارف الخليجي

2,3 حجم الأصول

المالية العاملة

وفق الشريعة

على مستوى العالم

تراجع النمو

الاقتصادي وانخفاض

الإنفاق الرأسمالي

أبرز تحديات القطاع

المصرفي

كنا نأمل أن يشمل

الإصدار صكوكاً

ولا يقتصر

على السندات

بشكل عام. وقد اشارت تقارير وكالات التصنيف الائتماني مؤخرا الى تحسن هذه النسب مقارنة بالسنوات السابقة. ولخص الناهض مزايا الاندماج في عدة نقاط أبرزها: ان الدولة مستفيدة من وجود البنك الدامج كشريك مالي قوي، قادر ومؤهّل لمواجهة التحديات ودفع عجلة النمو، ويسهم في إنشاء بنك ذي قوة مالية كبيرة وخبرة واسعة وشبكة عالمية تؤهله للعب دور رئيسي في دعم الطموح الاقتصادي للدولة. وحول واقع ومستقبل الحضور المصرفي الأجنبي في أسواق الخليج، أشار الناهض إلى ان البنوك الأجنبية تمثل حجماً محدوداً قد يصل إلى 5٪ من حجم البنوك الخليجية، وفي ظل توجه الحكومات في حاله واستقطاب بنوك جديدة إليها، حيث نشهد تحركاً إيجابياً على مستوى كل الحكومات الخليجية بوضع الخطط الاستراتيجية 2030 أو 2035 ولا يشك ان ذلك مدخل لإصلاح القطاع الحكومي وتبني برنامج طموح لتطوير الدولة، وهذا يشجع البنوك الأجنبية للدخول في هذه المرحلة ويوفر لها فرصاً استثمارية حقيقية.

ومستقبل الصيرفة الإسلامية

التخصيص يعتبر أحد أهم الحلول لتنويع مصادر الدخل من خلال التخلي عن سيطرة الدولة عن الشركات الحكومية وتحولها إلى شركات خاصة ناجحة، تماماً كما حدث في شركة الاتصالات السعودية التي كانت شركة متعثرة وتمثل عبئاً على الدولة ثم تحولت إلى واحدة من أكبر شركات الاتصالات في المنطقة بعد تخصيصها، وكذلك شركة «سابك» التي بدأت في العام 1976 كشركة خاصة صغيرة ثم تحولت اليوم إلى أسطورة كبيرة ومثال يحتذى.

أكد استاذ الشريعة في جامعة الكويت د.عبدالرزاق الشاذلي على الدور الذي تلعبه مكاتب الاستشارات الشرعية في الصيرفة الإسلامية إلى أنه أنشأ قبل 17 عاماً أول مكتب استشارات شرعية في تقديم خدماته في التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي الأمر الذي لاقى خلاله الكثير من العقبات والرفض من قبل البنوك والشركات الإسلامية وغير

الاسلامية. وأضاف أنه بعد 17 عاماً من الجهد والمثابرة بدأت الشركات تفتتح بدور شركات الاستشارات الشرعية وأهميتها في الرقابة الشرعية الداخلية والخارجية، وهو الأمر الذي دفعا إلى التعاون مع إحدى الشركات العالمية للحصول على نظام الأيزو أو ما يعرف بحتاً وليس عملاً ذا الشرعية الأمر الذي عزز من ثقة البنوك والشركات الإسلامية بهذا الدور.

وقال ان الكويت كانت سباقة في مجال الصيرفة الإسلامية والاستشارات الشرعية ويات نموذجاً يقتدى بها خارج الكويت.

واستدرك بأنه لا بد أن تقوم الجهات الاشرافية والرقابية بالكويت بتعديل التشريعات والقوانين المتعلقة بالعمل المصرفي بما يتلاءم وحاجة سوق العمل.

بإصداره، قال المدير الشريك في شركة نوبيري للاستشارات عصام الطواري إن العمل المصرفي الإسلامي يبدأ مع تأسيس بنك دبي الإسلامي وبيت التمويل

الكويتي «بيتك» حيث كانت التجربة مشوبة بالحذر، ومرت بثلاث مراحل أساسية وصولاً إلى المرحلة الحالية التي شهدت تطوير أسواق المال، حيث كان التحول المرهلي خلال 35 عاماً الماضية من العمل المالي إلى السلع والمنتجات، وأن يصبح عملاً تجارياً بحتاً وليس عملاً ذا رسالة وهذا التحدي الكبير الذي مازال يواجهنا.

وأضاف الطواري أن الكثير من المؤسسات المالية الإسلامية لاتزال تواجه مصاعب عند تسويق منتجاتها لدى بعض الأسواق الخارجية بسبب اختلاف الفتاوى فيما يتعلق بالعمل المصرفي الإسلامي، مضيفاً أننا بحاجة إلى توحيد الفتاوى بالشكل الذي يساعد على نمو الصناعة المصرفية الإسلامية.

ولفت أن التحدي القائم حالياً هو نمو المؤسسات التي تعتمد على المنصات الإلكترونية في تقديم خدماتها، وهذه تظهر في بعض التجارب حيث تستطيع هذه المنصات تجميع الكثير من الأموال، متسائلاً عن غياب المؤسسات

الطواري: توحيد الفتاوى سيساعد على نمو الصناعة المصرفية الإسلامية ذو الفقار: محدودية إصدار الصكوك بالكويت تستدعي إيجاد أدوات مالية إسلامية جديدة